



جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان : علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير

فرع علوم اقتصادية، تخصص مالية وبنوك

بعنوان

# أثر التضخم على ربحية البنوك التجارية

العاملة في الجزائر للفترة الممتدة من 2009-2014

من إعداد الطالبة: وجدة حاجي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 2016/05/22

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د/- بن مالك محمد حسان (أستاذ محاضر أ، جامعة ورقلة ) رئيسا

د/ - بضيف عبد الباقي (أستاذ محاضر أ، جامعة ورقلة ) مشرفا

د/- خميس خليل (أستاذ محاضر أ، جامعة ورقلة ) مناقشا

الموسم الجامعي 2015/2016

أ/ توطئة :

تعتبر الربحية الهدف الرئيسي الذي تعتمد عليه كل مؤسسة مالية، بغية تحقيق البقاء والاستمرارية، إلا أن المؤسسات المالية تتعرض إلى العديد من المشاكل الاقتصادية، التي تؤثر حتما على ربحيتها. فالربحية هي مفهوم واسع وله مجالات عديدة، وأن قياسها يعتبر مسألة دقيقة بحيث أنه لا يكون ذا دلالة إلا إذا نسب إلى فترة مرجعية معينة.

كما يعد التضخم من بين المشاكل الاقتصادية العالمية التي تعرقل النشاط الاقتصادية والتي تعاني منها أغلب المؤسسات الاقتصادية فهو عبارة عن ظاهرة نقدية وحركة مرتفعة ومستمرة في الأسعار ناجمة عن فائض في طلب الكلي كما يؤثر التضخم على ربحية المؤسسة المالية.

ب /إشكالية الدراسة :

و من خلال ما سبق ذكره يمكن صياغة الإشكالية في السؤال الجوهري الآتي :

**ما مدى تأثير معدل التضخم على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر للفترة 2009 – 2014 ؟**

إلى جانب الإشكالية العامة و من أجل الإلمام بموضوع الدراسة ارتأينا إلى تجزئة الإشكالية إلى الأسئلة

الفرعية التالية :

1- ما مدى تأثير التضخم على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر مقاسة بمؤشر العائد على الملكية؟

2- ما مدى تأثير التضخم على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر مقاسة بمؤشر العائد على الأصول؟

3- ما مدى تأثير التضخم على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر مقاسة بمؤشر مضاعف حقوق

الملكية ؟

ت /فرضيات الدراسة :

- على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث وأملاً في تحقيق أهداف البحث يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التي نسعى لاختبارها وهي على النحو التالي :
- 1- يؤثر التضخم على ربحية البنك مقاسة بمؤشر العائد على الملكية .
  - 2- يؤثر التضخم على ربحية البنك مقاسة بمؤشر العائد على الأصول.
  - 3- يؤثر التضخم على ربحية البنك مقاسة بمؤشر مضاعف حقوق الملكية.

ث/مبررات اختيار الموضوع :

- 1- الرغبة في دراسة ظاهرة التضخم التي تؤثر على اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.
- 2- ندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في الجزائر.
- 3- محاولة القيام بدراسة اقتصادية قياسية على حالة واقعية تمس البنوك العاملة في الجزائر.

ج / أهداف و أهمية الدراسة : يسعى هذا العمل إلى بلوغ مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها في النقاط

التالية:

- 1- تشخيص العلاقة بين التضخم و ربحية البنوك التجارية .
- 2- تفسير مختلف المؤشرات التي تنتج عن اختبار العلاقة بين التضخم و ربحية البنك.
- 3- اقتراح حلول مناسبة للحد من تأثير التضخم على ربحية البنك.
- 4- معرفة أوضاع البنوك التجارية الجزائرية والمؤشرات التي تستخدم في قياس ربحيتها .
- 5- الخروج بتوصيات من شأنها المحافظة على أرباح المصارف التجارية وتحسين ربحيتها، ومعالجة الأسباب التي تؤدي إلى تحقيق خسائر أو تخفيض ربحيتها.

أما أهمية الموضوع تكمن في الدور الذي تلعبه ربحية البنوك التجارية في الاقتصاد الوطني وتبيان فعالية وأثر معدل التضخم عليها، وتوضيح العلاقة بين التضخم وربحية البنوك وتبيان درجة إيجابية أو سلبية هذا التأثير.

### ح/ حدود الدراسة :

البعد المكاني و البعد الزمني : أجريت هذه الدراسة على عينة من البنوك التجارية العاملة في القطاع الجزائري للفترة الزمنية الممتدة من 2009 إلى 2015 .

### خ/ المنهج المستخدم:

بناءً على طبيعة الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية وبغية الوصول إلى الأهداف المرجوة في هذا البحث، وقصد الإحاطة بجوانب الموضوع الدراسة نحاول معالجة هذا الموضوع بإتباع المنهج الوصفي للإطار النظري، كما سيتم استخدام الطرق القياسية والإحصائية الضرورية لدراسة العلاقة بين معدل التضخم و الربحية، وبغرض الوصول إلى نتائج محددة وفق معايير علمية وذلك وفقاً لأسلوب دراسة الحالة لتقدير واستخراج النتائج وإجراء الاختبارات اللازمة.

### د/ مرجعية الدراسة:

إن طبيعة المراجع المستخدمة في المذكرة تنحصر حسب الفصلين إلى نوعين، حيث اقتصر الفصل الأول بالمصادر الثانوية والذي تم التطرق فيه إلى الإطار المفاهيمي العام للدراسة وهذا من خلال الاعتماد على الكتب العربية والمجلات والمقالات العلمية، والأبحاث والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع، بالإضافة إلى المطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

أما الفصل الثاني فقد شمل المصادر الأولية لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة، والاعتماد على جمع المعطيات من خلال التقارير السنوية المالية للبنوك.

### ذ/ صعوبات الدراسة :

- صعوبة الحصول على المعلومات من البنك؛
- نقص مراجع الخاصة بالموضوع وخاصة الكتب .

ر/ هيكل البحث : للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى فصلين:

حيث يمثل الفصل الأول الجانب النظري أما الجانب الثاني يمثل الجانب التطبيقي، و يمكن استعراض هيكل البحث على الشكل التالي :

الفصل الأول " الأدبيات النظرية والتطبيقية لدراسة " و تم تقسيمه إلى مبحثين، الأول الأدبيات النظرية بحيث خصص هذا الجانب لدراسة متغيرات الدراسة فقسم إلى مطلبين، المطلب الأول حول الربحية مفهومها والعوامل المؤثرة عليها، أما المطلب الثاني جاء بعنوان التضخم و الذي استعرضنا فيه مفهوم التضخم ومؤشرات قياسه، كما تطرقنا في المطلب الثالث إلى دراسة العلاقة بين الربحية والتضخم، أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى الدراسات السابقة الخاصة بالموضوع بحيث قسم هذا المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول تناول عرض الدراسات السابقة أما في المطلب الثاني تمت فيه مقارنة بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة .

الفصل الثاني " الدراسة التطبيقية" الذي قسم إلى مبحثين، الأول يجوي الأدوات المستخدمة واختبار نتائج نماذج الدراسة، أما المبحث الثاني تناول عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها.

### تمهيد

تسعي جل البنوك إلى تحقيق هدفها الرئيسي و المتمثل في الاستمرارية و البقاء، وتعتبر الربحية واحدة من بين أهم الأهداف المؤدية إلى ذلك فهي مؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع البنوك .

غير أن الربحية تتأثر بعدة عوامل اقتصادية فنجد من بينهم التضخم الذي يعتبر من أبرز المشاكل التي تعرقل النشاط الاقتصادي وتحد من تطوره وتعيق تحقيق أهداف .

وفي هذا الصدد نحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى التعريف بمتغيرات الدراسة انطلاقا من مفاهيم أساسية حول الربحية و التضخم وصولا إلى العلاقة بينه وبين الربحية وهذا في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني نستعرض فيه بعض الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع وصولا إلى علاقة هذه الدراسات بموضوع الدراسة الحالي .

المبحث الأول : الأدبيات النظرية للدراسة

يعد موضوع الربحية من المواضيع الهامة بالنسبة للبنوك التجارية، لأن الربحية تعتبر الهدف الذي يسعى إليه كل بنك، وكذلك تعتبر مؤشر هام في قياس كفاءة البنك في استخدام موارده، إلا أن هذا الهدف تعيقه عدة مشاكل اقتصادية التي تساهم في تخفيضه، ومن بين أبرز المشاكل نجد التضخم .  
و في هذا المبحث سوف نتطرق لربحية ومؤشرات قياسها في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني سوف نتطرق إلى التضخم تعريفه وأنواعه وكيفية الحد منه .

المطلب الأول : ربحية البنوك – مفاهيم أساسية

تمثل الربحية الهدف الأساسي لجميع البنوك، ومؤشر هام لمعرفة الأداء المالي للبنك، وبغية قياس هذه الربحية يتم استخدام عدة مؤشرات نحاول من خلال هذا المطلب التعرض لها، وذلك بإعطاء بعض المفاهيم حول الربحية.  
**أولاً: مفهوم الربحية :** هناك عدة تعاريف متعلقة بالربحية نذكر منها:

التعريف الأول : من وجهة نظر إزرا سولمان ( Ezerasoloman ) فإن الربحية هي " مفهوم تشغيلي بمعنى أن الربحية تتحقق عندما تكون النتائج الاقتصادية المتحصل عليها أكبر من العناصر المستخدمة<sup>1</sup>."  
التعريف الثاني: تعرف الربحية بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي أسهمت في تحقيق هذه الأرباح، وتقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات، وإما من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات (الاستثمارات هي قيمة الموجودات أو حقوق الملكية) التي أسهمت في تحقيقها، هذا وتعمل المصارف التجارية على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارين هما : قرار الاستثمار و قرار التمويل<sup>2</sup>.

أي أن الربحية تعبر عن مقدار الأرباح التي تحققها المؤسسة مقابل كل وحدة واحدة من إجمالي رقم الأعمال .

**ثانيا : العوامل المؤثرة على الربحية :** تواجه المصارف التجارية في سبيل تحقيقها لهدفها المتعلق بتعظيم ربحيتها، العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها في هذه الربحية، وتتنوع هذه العوامل بين عوامل داخلية وعوامل خارجية.

<sup>1</sup> عبد اللطيف و عبد القادر مراد- أثر إستراتيجية البحث و التطوير على ربحية المؤسسة الاقتصادية - ملحة أداء المؤسسات الجزائرية - العدد 2013/04، ص: 34 .

<sup>2</sup> على محمود محمد - " سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية " - مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 30- العدد الأول 2014 - ص : 542

1 / العوامل الخارجية<sup>1</sup>: وتمثل في :

– أسعار الفائدة: تزداد ربحية البنوك التجارية كلما ازدادت أسعار الفائدة على القروض، خصوصاً عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع منخفضة، بمعنى أن الربحية تزداد كلما ازداد هامش سعر الفائدة، وتؤدي أسعار الفائدة دورها فاعلاً في التأثير في استثمارات البنوك، وإن معظم إيرادات البنوك التجارية هي عبارة عن الفرق بين الفوائد الدائنة والفوائد المدينة؛

– السياسة النقدية: تلعب السياسة النقدية للبنوك المركزية في الدول، دوراً بالغ الأهمية في التأثير في سياسات البنوك التجارية فيما يتعلق بإدارة موجوداتها و مطلوباتها، وبالتالي فإن ذلك يكون ذو تأثير في ربحيتها، وهناك العديد من الأدوات لتلك السياسة سواء كانت أدوات الرقابة الكمية أو النوعية أو الرقابة المباشرة ;

– التشريعات القانونية والضوابط المصرفية والظروف الاقتصادية والسياسية: تؤثر التشريعات القانونية والضوابط المصرفية بدرجة كبيرة في أداء المصارف التجارية بشكل عام، فتعليمات الجهات الرقابية والضوابط المصرفية تهدف إلى ضبط الأداء المصرفي للمحافظة على سلامته المالية وحماية أموال المودعين الأمر الذي قد يترتب عليه التزامات إضافية على بعض المصارف، تتمثل في قيود على حركة وحجم التسهيلات والاحتفاظ بقدر أكبر من السيولة وغيرها؛

– الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي: تؤثر الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي في ربحية المصارف التجارية، حيث تتأثر الحصة السوقية للمصارف التجارية من الودائع والقروض نتيجة تعامل بعض العملاء مع المصارف الإسلامية دون المصارف الربوية، مما يؤثر في ربحية المصارف التجارية؛

– المنافسة: تؤثر المنافسة بين المصارف التجارية في ربحيتها، وذلك بسبب محدودية الموارد المتاحة لهذه المصارف، واضطرارها نتيجة لذلك إلى دفع معدلات فائدة عالية للحصول على هذه الموارد، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض هامش العوائد، وبالتالي التأثير في صافي الأرباح ومعدلات الربحية.

2/ العوامل الداخلية<sup>2</sup>: وتمثل في :

<sup>1</sup> منذر مرهج و عبد الواحد حمودة و أكرم مزنيق – "تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية"، مجلة جامعة تشرين، المجلد 36، العدد 2، 2014 ص: 334.

<sup>2</sup> أبو زعيتير، باسل، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص: 101-105 .



- **هيكل الودائع:** تعطي الودائع للبنوك مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبياً دون الاعتبار لعامل السيولة، وذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر، وفي الوقت نفسه تؤثر تكلفة الودائع أيضاً في ربحية البنوك التجارية لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها البنك في سبيل حصوله على الأموال؛
- **توظيف الموارد:** توجه البنوك التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية، إذ أنه بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات تزداد ربحية البنك التجاري، حيث إن الدخل المتولد عنهما يعد المصدر الأساسي لإيرادات البنك وبالذات الدخل المتولد من القروض، أما توظيفات البنك في الأصول الثابتة فيجب أن تكون محدودة، لأنها تعد من الموجودات غير المدرة للدخل، وكذلك الأمر بالنسبة إلى النقدية لديها؛
- **أرباح أو خسائر القروض:** تؤثر عمليات الائتمان الممنوح من قبل المصارف بشكل كبير على ربحيته، وذلك نتيجة لكبر حجم الموارد الموجهة نحو عمليات الائتمان، حيث تعد القروض من النشاطات الأساسية للبنوك التجارية وهي بالتالي المصدر الأساسي لتحقيق الأرباح، إذ إن عمليات الائتمان تؤثر بصورة سلبية في ربحية البنوك عندما يفقد المقترض قدرته على سداد القروض. ويعد التوسع في منح الائتمان بطريقة غير مدروسة وبعيداً عن دراسة ملفات العملاء بعناية، لمعرفة مدى قدرتهم على الوفاء بالالتزامات، من أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة الديون المتعثرة والمعدومة والتي تؤثر سلباً على ربحية المصارف التجارية؛
- **أرباح أو خسارة الأوراق المالية:** تؤثر الأرباح أو الخسائر الرأسمالية الناتجة عن ارتفاع أو انخفاض أسعار الأوراق المالية في السوق المالي على ربحية البنك، ومن المعروف أن هدف البنوك التجارية من الاستثمار في الأوراق المالية ينصب في تأمين كل من هديفي السيولة والربحية؛
- **حجم المصرف وإدارته:** يقاس حجم البنك بمقدار ما يملكه من موجودات أو بمقدار ما يملكه من حقوق الملكية، فكلما كبر حجم البنك يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات، فهذا المعدل يكون كبيراً في البنوك الصغيرة وذلك بالمقارنة مع البنوك الكبيرة ولكن نلاحظ أن حجم الودائع في البنوك الكبيرة يكون أكبر من البنوك الصغيرة الأمر الذي يزيد من معدل العائد على حقوق الملكية؛
- **السيولة:** يتطلب الأمر الموازنة بين هديفي السيولة والربحية وهما هدفان متعارضان لكنهما متلازمان، بمعنى أن تحقيق أحدهما سيكون على حساب الآخر، فزيادة الربحية تتطلب الاستثمار في المزيد من الأموال والأصول الأقل سيولة وهذا يتعارض مع هدف السيولة، وكذلك فإن الاحتفاظ بالأموال على شكل نقد أو شبه نقد يعني زيادة الأصول التي لا تحقق عوائد أو التي تحقق عوائد منخفضة، وهذا يتعارض مع هدف الربحية؛

- عمر المصرف وعدد موظفيه وعدد فروعهم.

ثالثا: مؤشرات قياس الربحية

يهدف البنك التجاري أساسا إلى تحقيق أكبر ربحية ممكنة، لذا تم وضع مجموعة من النسب المالية مهمتها قياس كفاءة وفعالية البنك في توليد الأرباح، لأن البنك الذي لم يحصل على أرباح كافية، فبقاؤه لأجل طويل في سوق المنافسة سيكون مهددا، و لهذا تعتبر نسب الربحية من أكثر النسب الدالة على أداء البنك التجاري خلال فترة معينة، ومن أهم نسب الربحية ما يلي:

### 1/-معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)

ويقصد به مقدار العائد الذي يحصل عليه الملاك كنتيجة لاستثمار أموالهم لدى المنشأة وتحمله للمخاطر، وهو يستند إلى مفهوم الربح الشامل حيث يقاس من خلال المعادلة التالية<sup>1</sup> :

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \text{النتيجة الصافية على الأموال الخاصة} * 100$$

و يعتبر معدل العائد على الحقوق الملكية المعيار الأكثر شمولاً لقياس فعالية الإدارة ذلك لأنه يقيس ربحية الأصول و ربحية هيكل رأس المال فهو مقياس لربحية كل من قرارات الاستثمار وقرارات التمويل<sup>2</sup>.

### 2/ مؤشر العائد على الأصول (ROA) :

ويقاس هذا المؤشر القوة الإيرادية للأصول أو بعبارة أخرى أنها تقيس مدى كفاءة الإدارة في استثمار الأموال التي تحصل عليها الشركة من جميع مصادر التمويل سواء كانت داخلية أم خارجية على حد سواء، إن الارتفاع في العائد يعطي مؤشرا جيدا للمنشأة إذ يشير إلى استغلال أفضل للأصول المستثمرة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> جغددي شريفة و سليمان ناصر ، " قياس الكفاءة التشغيلية لبعض البنوك العاملة في الجزائر " ، مجلة البحث جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، العدد 12 ، 2013 ، ص: 161 .

<sup>2</sup> مرجع سابق الذكر، عبد اللطيف مصيطفى وعبد القادر مراد ، ص: 36.

<sup>3</sup> فادي فلاح القعايدة ، " أثر الإدماج على الربحية "، جامعة الشرق الأوسط 2012، ص: 30.

ويحسب كما يلي<sup>1</sup>:

العائد على الأصول = النتيجة الصافية / مجموع الأصول \* 100

وكذلك يوجد مؤشرات أخرى لقياس الربحية<sup>2</sup>:

جدول رقم 1-1

المؤشر	
مؤشر مضاعف حقوق الملكية	مضاعف حقوق الملكية = الأموال الخاصة / مجموع الأصول * 100
معدل العائد على الودائع: و يقيس هذا المعدل مدى قدرة البنك في توليد أرباحه من أنواع الودائع التي استطاع الحصول عليها .	معدل العائد على الودائع = نتيجة الدورة الصافية / إجمالي الودائع
الهامش الحدي للفوائد: ويعرف بأنه المدى بين إجمالي الفوائد المستحقة إي المدفوعة على البنك التجاري، و إجمالي الفوائد المكتسبة إي المقبوضة المتولدة عن الاستثمارات.	نسبة الهامش الحدي = الفوائد المكتسبة / الفوائد المستحقة
معدل العائد على الأموال المتاحة: يقيس هذا المؤشر كفاءة إدارة المصرف في توليد الأرباح من الأموال المتاحة لها والمتمثلة بحق الملكية والودائع، وأن ارتفاع هذا المعدل يدل على قدرة البنك في تحقيق العوائد من توظيف الأموال في الموجودات المرحة	معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف = صافي الربح بعد الضريبة / الودائع + حق الملكية.

المصدر من إعداد الطالبة اعتمادا على الدراسات السابقة

<sup>1</sup> مرجع سابق الذكر، جفدي شريفة و سليمان ناصر ، ص : 161 .

<sup>2</sup> The Islamic Economics Global Site .

المطلب الثاني : التضخم مفاهيم أساسية

إن من أهم المشاكل التي تعرقل النشاط الاقتصادي وتحد من تطوره وتعيق تحقيق أهدافه، نجد ظاهرة التضخم ولذلك خصصنا هذا المطلب لدراسة هذه الظاهرة بإبراز مفهومه وأنواعه وأسبابه .

أولاً : مفهوم التضخم ( التعريف - الأنواع - الأسباب )

1/ مفهوم التضخم

- التعريف الأول حسب Emile Jams : عرفه على أنه حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي، تنتج عن فائض الطلب الزائد على قدرة العرض.<sup>1</sup>

- وكذلك عرف التضخم بأنه الارتفاع الكبير والمستمر في المستوى العام للأسعار على مدى فترة طويلة من الزمن، أي أن التضخم هو التصاعد المستمر للأسعار نتيجة الطلب المتزايد على السلع والخدمات<sup>2</sup> .

وبصفة عامة التضخم هو عبارة عن زيادة حجم الطلب الكلي على حجم العرض الحقيقي، مما يؤدي إلى ارتفاع مفاجئ في مستوى العام للأسعار.

ومن خلال التعاريف السابقة نلاحظ أنه يجب تتوفر عناصر معينة حتى يقال أن هناك تضخم

- وجود ارتفاع مستمر للأسعار؛

- أن يكون هذا الارتفاع ذاتياً، بمعنى أن لا يكون ناتجاً عن ظرف طارئ مثل الكوارث الطبيعية؛

- وجود فائض في الطلب الكلي و انخفاض العرض الكلي.

2/ أنواع التضخم: للتضخم أنواع عديدة مرتبطة بجملة من المتغيرات الاقتصادية ويقسم حسب عدة معايير:

أ- التضخم المرتبط برقابة الدولة على الأسعار : ويكون نتيجة قيام الدولة بفرض رقابتها على أسعار السلع

والخدمات ذات الأهمية الاقتصادية في حياة المستهلك أو المنتج وهناك شكلين للتضخم مرتبط بهذا المعيار :

- التضخم المكشوف : يتمثل في الارتفاع المستمر للأسعار دون أي عوائق تعترض ذلك.

<sup>1</sup> حسين بن سالم جابر الزبيدي - التضخم والكساد - مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى، 2011، ص : 32

<sup>2</sup> بلحلية سمية- أثر التضخم على عوائد الاسهم - جامعة منتوري قسنطينة ، ص : 131 .

- التضخم المكبوت أو الكامن : هو الحالة التي تُمنع فيها الأسعار من الارتفاع من خلال سياسات تتمثل بوضع ضوابط و قيود تحول دون اتفاق كلي و ارتفاع الأسعار.<sup>1</sup>
- ب/- التضخم المرتبط بالقطاعات الإنتاجية : ويقسم إلى قسمين حسب القطاع الذي يشهد ارتفاع الأسعار
- التضخم الاستهلاكي أو السلعي : وهو التضخم الذي يحدث في مجال السلع الاستهلاكية، حيث يمنح لمنتجي السلع الاستهلاكية فرصة لتحقيق أرباح مؤقتة كبيرة .
- التضخم الرأسمالي : وهو التضخم الذي يصيب جانب السلع الرأسمالية ويؤثر على مستويات الاستثمار و الإنتاج .
- ج/- من حيث حدة التضخم<sup>2</sup> : ويمكن التمييز بين الأنواع التالية :
- التضخم الجامح : وهو الذي ترتفع فيه الأسعار بشكل كبير جداً وتزداد فيه سرعة تداول النقود وتتوقف فيه النقود عن العمل كمستودع للقيم، فإذا استمر ذلك فإنه يؤدي إلى انهيار النظام النقدي وتنهيار معه قيمة الوحدة النقدية .
- التضخم الزاحف : وهو ناتج عن ارتفاع الأجور بنسبة أعلى من زيادة الإنتاج وهو تضخم تدريجي و بطيء ترتفع فيه الأسعار بمعدلات صغيرة لذلك فهو يستغرق فترة زمنية طويلة حتى يظهر .
- التضخم المتقلب : نكون أمام حالة التضخم المتقلب عندما ترتفع الأسعار بمعدلات كبيرة لفترة معينة ثم تتدخل السلطات الحكومية والنقدية لتحد من هذا الارتفاع لفترة أخرى ثم تعود الأسعار لترتفع من جديد بحرية و بمعدلات كبيرة فترة أخرى وهكذا.
- د/- التضخم المرتبط بالعلاقات الاقتصادية الدولية<sup>3</sup> : حسب هذا المعيار يقسم التضخم إلى نوعين الأول مرتبط بالمبادلات التجارية للدولة مع العالم الخارجي، أما الثاني ينتج عن أسباب داخلية متعلقة بالاقتصاد المحلي للدولة.

<sup>1</sup> مرجع سابق الذكر ، حسين بن سالم جابر الزبيدي ، ص : 03

<sup>2</sup> مرجع سابق الذكر، بلحيلة سمية ص: 136 .

<sup>3</sup> مرجع سابق الذكر، بلحيلة سمية ، ص: 137 .

- التضخم المستورد : وهو التضخم الذي يحدث نتيجة للعلاقات الاقتصادية الدولية، حيث يتم استيراد جزء من التضخم الذي يكون داخل يكون الدولة المصدرة عبر قناة الواردات وينعكس ذلك على أسعار هذه السلع المستوردة .

- التضخم المحلي : وهو التضخم الناتج عن إختلالات هيكلية في الوظائف الاقتصادية المحلية، حيث يزيد الطلب ويعجز الإنتاج عن الاستجابة لهذه الزيادة أو تزيد كمية النقود عن الحاجة الفعلية للاقتصاد .

هـ- حسب درجة التشغيل في الاقتصاد : ويصنف إلى :

- التضخم الحقيقي : يكون في الحالة التي لا تؤدي فيه أي زيادة في الطلب إلى زيادة في الإنتاج، وإنما الزيادة في الطلب تقابلها زيادة في الأسعار .

- التضخم غير الحقيقي : يحدث عندما تكون الزيادة في الأسعار ناتجة عن الزيادة في الطلب الفعلي، وفي نفس الوقت يزيد الإنتاج لأن الاقتصاد يحتوي على طاقات عاطلة غير مشغلة، كما أن الظروف الاقتصادية تمكن من زيادة الإنتاج وبالتالي فإن التضخم في هذه الحالة ليس ضاراً لأنه يشجع على الاستثمار وزيادة التوظيف .

3/ أسباب التضخم : لو نظرنا إلى مشكلة التضخم من الناحية الاقتصادية نجد تباين في الأقوال، من ناحية نشوءه، كما يذكر بعض المحللين عن نشوء التضخم بأنه بفعل عوامل اقتصادية مختلفة ومن أبرز هذه الأسباب نجد:

- **تضخم ناشئ عن التكاليف** : ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج بنسبة تفوق عن معدل الزيادة الإنتاجية ارتفاعاً يؤدي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار بحيث يتخلخل التوازن ما بين ما تدره عوامل الإنتاج من منتجات، وخدمات، وبين ما تستنفذه هذه العوامل الإنتاجية من نفقات، وتكاليف.

- **تضخم ناشئ عن الطلب** : ينشأ هذا النوع من التضخم عن زيادة حجم الطلب النقدي والذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات، إذ أن ارتفاع الطلب الكلي لا تقابله زيادة في الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

- **تضخم حاصل من تغيرات كلية :** وذلك في تركيب الطلب الكلي في الاقتصاد أو تغيرات في الطلب النقدي حتى لو كان هذا الطلب مفرطاً أو لم يكن هناك تركيز اقتصادي إذ أن الأسعار تكون قابلة للارتفاع وغير قابلة للانخفاض رغم انخفاض الطلب.

- **تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي :** وذلك الحصار الاقتصادي تجاه دول أخرى، تمارس من قبل قوى خارجية، كما يحصل للعراق وكوبا ولذلك ينعدم الاستيراد والتصدير في حالة الحصار الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار بمعدلات غير معقولة .

ثانيا : **طرق قياس التضخم :** يقاس التضخم بطريقتين<sup>1</sup> :

الطريقة الأولى : وهي معدل حساب السعر العام

تتم حيث تؤخذ أسعار مجموعة من البضائع الأساسية، و تحسب قيمة شراء هذه البضائع في كل شهر، في أماكن عرضها وبيعها للجمهور، ومن قيمة الشراء للفترة المختلفة والتي عادة تكون شهراً، أو فصلاً، يعرف مقدار التضخم، ومقدار التغير في مجموعة الأسعار، وليس في سلعة واحدة فقط، فإن كان هناك انزياح للأسعار نحو الزيادة بمقدار نصف في المئة، فإن ذلك يعني أن هناك تضخماً بهذا المقدار .

الطريقة الثانية : وهي القياس من المنبع

وهو أخذ عينات من أسعار البضائع وتسعيها من المنتج الأول، أي مقدار السعر الذي يجده المنتج لبضاعته، ومن هذه الأسعار الإجمالية يمكن معرفة اتجاه خط الأسعار بالصعود أو الهبوط، ويحدث أن تنخفض قيمة بعض السلع، فلا يعني ذلك انخفاض في التضخم، لأنه في الوقت نفسه ترتفع أسعار بعض البضائع الأخرى، لذا فإن المعدل لسلعة واحدة لا يؤخذ بالحسبان، ولكن يكون عاملاً مهماً لمعرفة سبب التضخم أو الغلاء

- تستخدم الأرقام القياسية من أجل قياس القوة الشرائية للأفراد والتعرف على تطور الأسعار لسلعة معينة خلال فترة زمنية معينة، وأبسط أشكال الأرقام القياسية هو ما يعرف بمنسوب السعر وهو عبارة عن قسمة قيمة الظاهرة في فترة معينة أو مكان معين على قيمتها في فترة أخرى أو مكان آخر، ويطلق على الفترة التي ننسب إليها فترة الأساس والفترة التي ننسبها فترة المقارنة كذلك بالنسبة للمكان المنسوب إليه مكان الأساس

<sup>1</sup>حسين بن سالم جابر الزبيدي ، مرجع سابق الذكر ، ص :

والمكان الذي ننسبه مكان المقارنة. و يستخدم الرقم القياسي لأسعار الجملة لقياس القوة الشرائية ومستوى المعيشة، كما يستخدم الرقم القياسي لأسعار التجزئة لكونه الأكثر ارتباطاً بالقوة الشرائية للمستهلكين كأفراد لكن الرقم القياسي لنفقات المعيشة هو الذي يتم استخدامه غالباً أثناء فترة التضخم<sup>1</sup>.

### ثالثاً : آثار التضخم و إجراءات الحد منه

**1/ : آثار التضخم:** للتضخم آثار اقتصادية مؤثرة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأبرز هذه الآثار هي:

- ارتفاع الأسعار والكتلة النقدية المتداولة: يترتب على ارتفاع معدلات التضخم ارتفاع في أسعار المواد الاستهلاكية وإنَّ أولى الفئات المتضررة بهذا الارتفاع هم أصحاب الدخول المحدودة، فضلاً عن وجود كتلة نقدية كبيرة متداولة في السوق وقد تكون هذه الكتلة محصورة بين أيدي مجموعة صغيرة لا تشكل إلا نسبة ضئيلة جداً من السكان، مما يعكس آثاره الاقتصادية السلبية على المستويات المعيشية للسكان.

- زيادة معدلات التضخم تؤدي إلى خفض القيمة الشرائية للنقد مما يؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال لتمويل المشروعات المقترحة وزيادة الطلب على رؤوس الأموال يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة.

- الحد من الصادرات إلى الأسواق الدولية: إن ازدياد معدلات التضخم مؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الدولية وهذا يسبب زيادة المدفوعات مقابل انخفاض الإيرادات بالتالي حصول عجز في الميزان التجاري.

- يؤدي التضخم إلى زيادة أسعار الفائدة وتبعاً لذلك تزداد أرباح منشآت الأعمال، وتنخفض هذه الأرباح بانخفاض معدلات الفائدة، حيث يتم تمويل الموجودات بإصدار سندات مديونية. في حين لا تسري هذه الخصائص في عدد من المشروعات الصناعية في الاقتصاديات ذات التضخم المنخفض، بل يحصل ذلك في الاقتصاديات ذات المعدلات العالية للتضخم، إذ يسبب ارتفاع التضخم ارتفاعاً في الإيرادات ومعدلات الفائدة، وهي معدلات ليست حقيقية لو تم معالجتها وإعادة تمها إلى الأسعار الثابتة.

**2/ إجراءات الحد من التضخم<sup>2</sup>:** يمكن الحد من التضخم ولاسيما في الدول المتقدمة بتنفيذ إجراءات

السياستين المالية والنقدية:

**أ -/ السياسة المالية:**

<sup>1</sup> عقيل جاسم عبد الله، "النقود والمصارف"، دار الجدلاوي للنشر - عمان، ص: 177.

<sup>2</sup> مجيد ضياء، اقتصاديات النقود والبنوك، الاسكندرية 2001، ص ص: 147، 149.



- تضع وزارة المالية السياسة المالية للدولة وبموجبها تتحدد مصادر الإيرادات واستخداماتها والفائض في الموازنة يؤدي إلى تقليل حجم السيولة المتاحة، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى خفض معدل التضخم.
- قيام وزارة المالية ببيع حجم الدين العام إلى الجمهور وبالتالي سحب النقد المتوفر في السوق ويؤدي ذلك إلى الحد من عرض النقد.
- زيادة الضرائب على السلع الكمالية التي تتداولها القلة من السكان من أصحاب الدخل المرتفعة.
- خفض الإنفاق الحكومي: يعد الإنفاق الحكومي أحد الأسباب المؤدية إلى زيادة التداول من النقد في السوق، وبالتالي فإن الحد من هذا الإنفاق وتقليصه سيؤدي إلى خفض النقد المتداول في الأسواق .

### ب/ - السياسة النقدية:

- تتولى المصارف المركزية (البنوك المركزية) في الدول المختلفة وضع وتنفيذ السياسات النقدية باعتماد مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية :
- الأدوات الكمية:
- زيادة سعر إعادة الخصم: ومن النشاطات الاعتيادية التي تقوم المصارف التجارية بها: خصم الأوراق التجارية للأفراد وفي حالات أخرى تقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركزي وفي هذه الحالة يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم بهدف التأثير في القدرة الائتمانية للمصارف من أجل تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق ويعد هذا الإجراء واحداً من الإجراءات لمكافحة التضخم.
- دخول المصارف (البنوك المركزية) إلى الأسواق بائعة للأوراق المالية وذلك من أجل سحب جزء من السيولة المتداولة في السوق. أو ما يسمى بدخول السوق المفتوحة.
- زيادة نسبة الاحتياط القانوني. تحتفظ المصارف التجارية بجزء من الودائع لدى البنوك المركزية وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما انخفضت القدرة الائتمانية لدى المصارف .
- الأدوات النوعية: أما الأدوات النوعية فإنها تتلخص بطريقة الإقناع لمدراء المصارف التجارية والمسؤولين فيها عن الانتماء المصرفي، بسياسة الدولة الهادفة إلى خفض السيولة المتداولة في الأسواق، وهذه السياسة فعالة في الدولة النامية بشكل أكبر مما في دول أخرى.
- معدلات الفائدة: غالباً ما تقترن معدلات الفائدة بمصادر التمويل المقترضة سواء كانت هذه المصادر قصيرة، أم متوسطة، أم طويلة الأجل، إذ يخصص رأس المال في إطار النظرية المالية من خلال أسعار الفائدة، وتتفاوت هذه الأسعار حسب تفاوت أجال الاقتراض، فالفوائد على القروض قصيرة الأجل تكون أقل في حين تكون

أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل مرتفعة بينما أسعار الفائدة على القروض متوسطة الأجل تكون بين السعيرين وتزداد أسعار الفائدة عند تزايد الطلب على رؤوس الأموال الحاصل عن الرواج الاقتصادي .

### المطلب الثالث : العلاقة النظرية بين الربحية و التضخم

يؤثر التضخم على ربحية البنك من خلال التأثير على مؤشراتها، حيث يقوم بتضخيم النتائج وإعطائها صورة غير حقيقية ناتجة عن الأداء الفعلي للبنك، ولذلك يجب استبعاد معدل التضخم من المؤشرات الربحية لإعطاء الصورة الحقيقية عن الوضعية المالية للبنك .

### المبحث الثاني : الدراسات السابقة

في هذا المبحث سنستعرض مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع، وقد قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة أقسام، بحيث تناول القسم الأول الدراسات الخاصة بالربحية، أما القسم الثاني فتناول الدراسات الخاصة بالتضخم أما القسم الثالث

### المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة

سنستعرض لهذا الجزء من الدراسة إلى مجموعة من الدراسات السابقة حول الموضوع وقد قسمنا هذه الدراسات إلى دراسات باللغة العربية ودراسات باللغة الأجنبية .

### أولاً : دراسات باللغة العربية :

#### 1/ دراسة : باسل جبر حسن أبو زعتير<sup>1</sup>، 2006/2007.

تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى دراسة العوامل التي تأثر على الربحية المصارف التجارية الفلسطينية، و اعتمد في هذه الدراسة بشكل أساسي على التحليل الإحصائي لدراسة سلوك المتغير التابع (الربحية) مقاسة بمعدل العائد على الموجودات (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) والمتغيرات المستقلة ( نسبة السيولة النقدية، نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق المساهمين، نسبة المديونية وصافي الفوائد و إجمالي الموجودات وحقوق

<sup>1</sup>العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين 1997-2004. مذكرة ماجستير، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة .

الملكية، وعمر المصرف، عدد الموظفين، و عدد الفروع ) ولتحقيق ذلك تم بناء نموذج معادلة الانحدار الخطي، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

- وجود علاقة عكسية بين ( نسبة المخصص الخاص إلى إجمالي التسهيلات ) و الربحية مقاسة بمعدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية، وكذلك وجود علاقة طردية بين كل من ( صافي الفوائد وحقوق الملكية وعدد الموظفين وعدد الفروع ) والربحية مقاسة بمعدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية ، و وجود علاقة عكسية بين نسبة السيولة النقدية والربحية مقاسة بمعدل العائد على الموجودات . وجود علاقة طردية بين كل من ( نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية، نسبة المديونية، وإجمالي الأصول ) والربحية مقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية .

2/ دراسة : رامي أكرم مزريق<sup>1</sup> 2014 ..

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية، وترتيبها حسب أهميتها النسبية، والمقارنة بين المصارف التجارية العامة والخاصة بخصوص العوامل التي تؤثر على ربحيتها، وقد عالج الباحث دراسته بإتباعه المنهج الوصفي التحليلي، بحيث أجريت هذه الدراسة على جميع العاملين في المصارف التجارية العامة والخاصة والبالغ عددهم 155 موظف في المصارف العامة و 95 موظف في المصارف الخاصة ، ونظرا لصغر حجم هذه العينة قام الباحث بتوزيع استبيان على جميع العاملين معتمدا في ذلك طريقة الحصر الشامل، توصل الباحث من دراسته إلى أهم النتائج وهي :

- تتأثر ربحية المصارف التجارية السورية بمجموعة من العوامل يمكن تصنيفها ضمن فئتين :عوامل داخلية، وعوامل خارجية.

- تختلف العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في أهميتها النسبية، وكان أكثر العوامل تأثيرا الظروف الاقتصادية و السياسية، وتوظيف الموارد، و التشريعات القانونية والضوابط المصرفية .بينما كان عمر المصرف وعدد موظفي المصرف أقل العوامل تأثير.

- لا توجد فروق دالة إحصائية بين المصارف التجارية العامة والخاصة في العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على ربحيتها .

<sup>1</sup> دراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية، مذكرة ماجستير، جامعة تشرين 2014 .

3/ دراسة : علي محمود محمد<sup>1</sup>

هدف الباحث إلى دراسة مدى إسهام هامش الفائدة الصافي بربحية المصرف التجاري، بحيث كان مصرف سوريا والمهجر عينة الدراسة فاستعان الباحث على القوائم المالية السنوية المنشورة للمصرف خلال 2005-2011 و قد عالج الباحث دراسته باستخدامه المنهج الوصفي التحليلي، وخلص البحث إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن ربحية المصارف التجارية تتكون بمعظمها من هامش الفائدة الصافي الذي يعبر عن الفرق بين الفوائد الدائنة المستوفاة عن التسهيلات الممنوحة وبين الفوائد المدينة المدفوعة على الودائع .

4- دراسة : م . م بلال نوري سعيد الكروي<sup>2</sup>

تناول الباحث تقويم ربحية المصرف لمصرفين عراقيين ذو طابع حكومي هما الرافدين والرشد باستخدام مؤشرات السيولة والمتمثلة بـ ( نسبة الرصيد النقدي ، نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة السيولة القانونية ، نسبة التوظيف ) ومؤشرات الربحية لبيان تأثيرها بنسب السيولة والتي هي( معدل العائد على الودائع، معدل العائد على حق الملكية، معدل العائد على الأموال المتاحة) وتم صياغة واختبار فرضيات البحث من خلال استخدام المؤشر الإحصائي ANOVA والذي يتضمن اختبار F و T ومعامل التحديد R2 ، و أهم ما تم استنتاجه هو (إن نسبة تأثير مؤشرات السيولة لكلا المصرفين كانت ضعيفة وغير معنوية في الأغلب على مؤشرات الربحية المصرفية عدا مؤشر واحد هو الاحتياطي القانوني ( السيولة ) لمصرف الرافدين على المؤشرين هما معدل العائد على الودائع ومعدل العائد على حق الملكية( الربحية ) إذا كان التأثير قويا ومعنوياً . )

5- دراسة : صيام وحسني خربوش 2001<sup>3</sup>

لقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة 1991-2000 وتمثلت عينة الدراسة في كافة البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة الأوراق المالية للعام 2000 وهي 16 بنكا . وقد قام الباحث باختيار البيانات الخاصة بالمصارف إحصائياً باستخدام نموذج الانحدار المتعدد

<sup>1</sup> سعر الفائدة و تأثيره في ربحية المصارف التجارية دراسة حالة مصرف سوريا و المهجر ، مجلة الباحث العدد الأول 2014، جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية

<sup>2</sup> كربلاء والاقتصاد جامعة الإدارة العدد 24، كلية الإدارية للعلوم العراقية تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة. المجلة.

<sup>3</sup> العوامل المؤثر على ربحية البنوك التجارية في الأردن ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز السعودية.

ومعامل الارتباط بيرسون، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك التجارية من جهة وكل من ( حقوق الملكية ، مصاريف الدعاية والإعلان نسبة المديونية والسيولة النقدية والفوائض النقدية ) من جهة أخرى، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية هذه المصارف من جهة وإجمالي الأصول وعمر البنك من جهة أخرى .

#### 6/- دراسة : بلجيلة سمية<sup>1</sup>، 2010/2009.

تطرقت الباحثة في الدراسة إلى أثر التضخم على عوائد الأسهم، وقد عالجت الباحثة دراستها بإتباعها المنهج الوصفي التحليلي عند التعرض لدراسة الأسواق والأوراق المتداولة بها، أما المنهج الإحصائي رياضي فاعتمده عند دراسة العلاقة بين التضخم والأسعار و الأسهم، وقد أجريت هذه الدراسة على مجموعة من الشركات المسعرة في بورصة عمان للفترة 1996-2006

توصلت الباحثة من دراستها إلى أهم النتائج: حيث ظهر قطاع التأمين والخدمات ارتباط طرديا متوسط قوة تجاه معدلات التضخم أما القطاع الصناعة فقد أظهرت نتائج أنه يرتبط بعلاقة عكسية ضعيفة بمعدلات التضخم

#### 7/- دراسة : مجدي الشوريجي<sup>2</sup>

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر التضخم على أداء القطاع المالي في 6 دول منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط خلال الفترة 1988 إلى 2003 ، وذلك باستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بواسطة تطبيق نماذج الآثار الثابتة مع وجود الآثار الثابتة لكل من الدولة و الفترات الزمنية، و أشارت نتائج الدراسة بصفة عامة إلى وجود أثر سالب ومعنوي للتضخم على أداء كل من القطاع المصرفي وسوق الأسهم في الدول المكونة للعيينة محل الدراسة خلال الفترة المذكورة، كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر سالب قوي للتضخم على أداء القطاع المالي في حالة إذا كانت معدلات التضخم السائدة أكبر من المعدل الحدي للتضخم الذي تم تقديره بحوالي 8% .

<sup>1</sup> أثر التضخم على عوائد الأسهم في بورصة عمان 1996-2006 ، جامعة منتوري قسنطينة 2010/2009 .

<sup>2</sup> أثر التضخم على أداء القطاع المالي في دول حوض البحر الأبيض المتوسط ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 8 ، العدد الثاني، يونيو 2006 .

8- دراسة : أسماء خضير<sup>1</sup>.

قامت الباحثة بدراسة ظاهرة التضخم في العراق وتحليل معدلاتها خلال الفترة 2000-2010 ، وتفسير العلاقة بين معدل التضخم و سعر الصرف الدينار العراقي اتجاه الدولار الأمريكي من خلال تقدير نموذج الدالة التي تعبر عن تلك العلاقة باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة و باعتماد على برنامج spss في تفسير النتائج .وقد كانت أهم المتوصل إليها أن ارتفاع معدل التضخم في العراق يعود إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة وإلى الاختلال في سعر الصرف الدينار العراقي بسبب الظروف السياسية والعقوبات الاقتصادية المفروضة خلال عقد التسعينات .قد تبين أن الدينار العراقي أخذ يسترد قيمته ويحافظ على استقراره بعد عام 2003 حيث أن التحسن في سعر صرف الدينار كان مصحوباً بانخفاض في معدل التضخم خلال السنوات 2008، 2009، 2010 .

9- دراسة : حسن بن رfidان الهجهوج<sup>2</sup>

قام الباحث إلى بحث محددات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1980-2007 باستعمال الأسلوب التكامل المشترك والذي اشتمل على نموذج تصحيح الخطأ في المدى الطويل والقصير، وتحليل التباين ودالة الاستجابة الفورية، وكانت أهم النتائج المتوصل إليها هي :هناك تكامل في العلاقات بين العوامل الاقتصادية التي اشتملت عليها معادلة التضخم في المدى الطويل، ولكن نموذج تصحيح الخطأ قد بين أن من أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة في التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي في المدى الطويل و القصير هي مستوى أسعار النفط و معدل عرض النقود ومستوي التضخم العالمي .

كما أوضحت الدراسة مستوى تأثير كل عامل اقتصادي على حدة التضخم، ومدى استجابة مستوى التضخم للتعبير في عوامل الاقتصادية من خلال تحليل التباين ودالة الاستجابة الفورية .

<sup>1</sup> تحليل التضخم في العراق للفترة 2000-2010 ، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 36/ 2013 .

<sup>2</sup> محددات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي العربي، جامعة الملك فيصل

10/ دراسة: ماجد حسني صبيح<sup>1</sup>

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين معدلات التضخم مقاسا بالرقم القياسي لأسعار المستهلك وبين معدلات الأجور الحقيقية للعاملين بأجر في الاقتصاد الفلسطيني، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي في تحليل بيانات معدلات التضخم والأجور ، كما اعتمدت على تحليل ارتباط بيرسون لاختبار فرضيات الدراسة ، وأهم النتائج المتوصل إليها : وجود علاقة ارتباط عكسية قوية وذات دلالة معنوية بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل الأجر الحقيقي .

ثانياً : دراسات باللغة الأجنبية :

**Brahim Mansouri et Saïd Afroukh<sup>2</sup> -/1**

تقترح هذه الورقة دراسة محددات ربحية البنوك بالمغرب، يتم قياس تلك الربحية باستخدام مؤشرين مختلفين و لكنهما متكاملين لدراسة الربحية وهوامش الفائدة، تتكون محددات الربحية المختارة والتي تتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية الأخيرة من متغيرات تنظيمية وعوامل الاقتصاد الكلي (عوامل خارجية) و متغيرات مالية كمية . يتضمن المنهج الاقتصادي المستخدم تحليلاً للوحة البيانات بالاعتماد على عينة تمت ملاحظتها في خمس بنوك رئيسية بالمغرب في الفترة 1993 إلى 2006. وبشكل عام فإن النتائج التجريبية التي صدرت من هذا التحليل تتفق مع الرؤيا النظرية ولكن النتائج الأخرى تخالف التنبؤات النظرية الاقتصادية فيما يتعلق بتفاصيل هيكل النظام المالي و المصرفي بالمغرب و الاقتصاد القومي بشكل عام .

**المطلب الثاني : مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة**

من خلال استعراضنا لبعض الدراسات السابقة التي دارت حول موضوع البحث الحالي والمتمثلة في دراسات عربية وكذلك دراسات أجنبية، توصلنا إلى أن هناك أوجه التشابه و أوجه الاختلاف بين الدراسة

<sup>1</sup> تحليل العلاقة بين معدلات التضخم و الأجور الحقيقية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة 2004-2013، مجلة الجامعة الإسلامية ، المجلد الثالث ، العدد الأول 2005 .

<sup>2</sup> إبراهيم منصوري وسعيد، ربحية البنوك ومحدداته ، حالة المغرب ، ( La Ratability des Banques et ses Determinants, Cas du Maroc .February 2009)

الحالية و الدراسات السابقة .

1- / أوجه التشابه : تكمن في أن جميع الدراسات اعتمدت على دراسة أحد العوامل المؤثرة على ربحية البنوك .

2- / أوجه الاختلاف : هناك العديد من أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة من حيث الزمان والمكان، العينة، نوع القطاع والمتغيرات والجدول الموالي يوضح الاختلاف بينهما.

### جدول 1-2

الدراسات السابقة	الدراسة الحالية	
تمت الدراسات في بيئة عربية وأجنبية وكانت خلال سنوات مختلفة .	تمت الدراسة الحالية في ولاية ورقلة 2016 للفترة الممتدة من 2009 إلى 2014 .	من حيث المكان والزمان
تناولت الدراسات السابقة عينات مختلفة أكثر من عينة الدراسة الحالية .	تناولت الدراسة 5 بنوك تجارية العاملة في الجزائر .	من حيث العينة
تنوعت الدراسات بين القطاع العام والخاص، كما تنوعت مابين القطاع الوطني والأجنبي .	تنوعت الدراسة بين القطاع الوطني و الأجنبي .	من حيث نوع القطاع
تناولت الدراسات السابقة متغيرات مختلفة منها السيولة، سعر الفائدة، التضخم، والعوامل المؤثرة على الربحية... وغيرها.	هدفت الدراسة إلى إبراز الأثر الذي يحدثه التضخم على ربحية البنوك التجارية .	من حيث المتغيرات

من إعداد الطالبة



### خلاصة الفصل الأول:

حاولنا من خلال هذا الفصل الإمام بالحديث النظرية للموضوع عموما بحيث تطرقنا للمفاهيم المتعلقة بالربحية، وأهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في قياس الربحية، بالإضافة إلى التطرق لمفاهيم متعلقة بالتضخم، وصولاً إلى العلاقة بين الربحية و التضخم .

كما تبين بأن الاهتمام بالربحية أمر لا بد من كل بنك تجاري القيام به وذلك من أجل معرفة وضعيته المالية و معرفة مستواه .

كما تم الاعتماد في دراستنا على بعض الدراسات السابقة التي لها صلة بالموضوع، وحددنا أوجه التشابه و أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية، فمنها لم تخضع لدراسة ميدانية لتطبيق ما تم إمامه نظرياً، ومنها التي تختلف في طريقة معالجة المعلومات، في حين خلصت هذه الدراسات بنتائج فمعظمها تلح بوجود عوامل مختلفة تؤثر على ربحية البنوك التجارية .

## تمهيد:

إن الجدل الكبير القائم حول العلاقة بين الربحية و معدلات التضخم يجعل كل باحث يحاول دراسة هذا الموضوع و مناقشة جوانبه، و على الرغم من تعدد الدراسات التطبيقية التي خصت موضوع الدراسة إلا أن التضارب الكبير في النتائج أبقى باب النقاش و البحث مفتوحاً أمام دراسات أخرى يمكن أن تصل نتائجها إلى فهم أعمق لهذه العلاقة، و على هذا الأساس خصص هذا الفصل لإعداد الدراسة التطبيقية محاولة لتحديد طبيعة العلاقة بين الربحية في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال فترة الممتدة من 2009 إلى 2014 و معدل التضخم في الجزائر خلال نفس الفترة، لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، بحيث يتناول المبحث الأول الأدوات المستخدمة واختبار نتائج نماذج الدراسة، أما في المبحث الثاني يتناول عرض و مناقشة النتائج المتوصل إليها.

المبحث الأول : الأدوات المستخدمة واختبار نتائج نماذج الدراسة

المطلب الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

تلعب الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية دورا مهما في أهمية المعلومات ومصداقيتها من حيث جمعها ودراستها وتحليلها مما يعطي للبحث قيمة علمية، ومن خلالها يتسنى للباحث إثبات أو نفي فرضياته، وكذلك استنتاج نتائج في نهاية البحث، هذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب .

أولا: مجتمع وعينة الدراسة :

يعتبر مجتمع الدراسة الركيزة الأساسية لإجراء الدراسة الميدانية والتطبيقية، وهذا من خلال جمع المعلومات اللازمة لقياس وتحليل الآثار المترتبة عن هذه الدراسة، إذ أن مجتمع الدراسة يتمثل في البنوك التجارية العاملة في الجزائر، فتم اختيار هذا المجتمع لكونه يتطابق مع إشكالية الدراسة التي حددت البنوك العاملة في الجزائر كمجتمع لها، حيث تم اختيار العينة منها وهي: BNA-CPA-BEA- Société Générale-ABG .

ثانيا :متغيرات و أدوات المستخدمة في الدراسة

المتغير المستقل في الدراسة يتمثل في التضخم، أما المتغير التابع للدراسة هو الربحية، ويهدف الوصول إلى العلاقة بين المتغيرين اعتمادنا مؤشرات الربحية و المتمثلة في العائد على الأصول والعائد على الملكية ومؤشر مضاعف الملكية .

و سوف يتم الاعتماد أيضا على القوائم المالية للبنوك محل الدراسة للفترة من 2009 إلى 2014 وذلك لحساب مؤشرات الربحية، كما نستعين في هذه الدراسة بالبرنامج الإحصائي EVIEWS وهذا لتمثيل العلاقة القائمة بين المتغيرات.

ثالثا :تلخيص المعطيات المجمعة

بعد جمع المعلومات تم حساب مؤشرات الربحية والمتمثلة في العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول ومؤشر مضاعف الملكية، لكل بنك من عينة الدراسة خلال فترة الدراسة ، وكذلك معدل التضخم لنفس الفترة ، والجدول الموالي يوضح ذلك .

جدول 2-1 المعطيات المجمعة

2014	2013	2012	2011	2010	2009		
%18.94	%32.56	%34.56	%27.12	%41.47	%-79.83	ROE	البنك الوطني الجزائري
%1.31	%2.14	%2.29	%1.66	%0.94	%-0.48	ROA	
%6.96	%6.67	%6.63	%6.14	%2.27	%0.60	EM	
%17.02	%16.27	%18.11	%17.17	%18.64	%7.075	ROE	القرض الشعبي الجزائري
%1.34	%1.33	%1.58	%1.38	%1.39	%0.67	ROA	
%7.87	%8.22	%8.73	%8.05	%7.49	%9.49	EM	
%16.05	%11.42	%21.21	%20.33	%14.38	-	ROE	بنك الجزائر الخارجي
%1.15	%0.99	%1.54	%1.14	%0.80	-	ROA	
%7.19	%8.67	%7.26	%5.64	%5.62	-	EM	
%24.50	%36.20	%34.19	%23.79	%1.14	%14.48	ROE	بنك الخليج
%2.26	%3.62	%3.79	%3.44	%3.54	%3.16	ROA	
%9.25	%10.00	%11.11	%14.47	%15.68	%21.84	EM	
%23.11	%20.74	%29.52	%28.48	%24.90	%18.80	ROE	Société Générale
%2.11	%1.80	%2.55	%2.61	%2.16	%1.67	ROA	
%9.13	%8.70	%8.64	%9.17	%8.68	%8.87	EM	
%2.90	%3.26	%8.89	%4.52	%3.91	%5.74	معدل التضخم	

من إعداد: الطالبة اعتمادا على الإحقيق من 1-1 إلى 3-4

المطلب الثاني: تقدير و اختبار نتائج النماذج

نحاول في هذه المطلب بناء نموذج إحصائي لدراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل من أجل بناء معادلة.

أولاً: تقدير نتائج نماذج السلاسل الزمنية المقطعية

لغرض تقدير نتائج نماذج السلاسل الزمنية المقطعية وذلك من خلال تطبيق الطريقة المناسبة لكل نموذج على برنامج EVIEWS بعد إدخال البيانات السابقة كانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 2-2 نتائج نماذج السلاسل الزمنية المقطعية

نماذج التقدير				
REM	FEM	PRM	C معامل	C
1.499904	1.52408	1.49899	student احتمالية	
0.0053	0.0000	0.004	معامل (Inf)	(Inf)
7.024035	6.98777	7.506242	student احتمالية	
0.0309	0.01935	0.4157	R <sup>2</sup> 0 معامل التحديد	
0.06366	0.72608	0.024685	Akaike معيار	
-----	0.1911139	2.905205	DW إحصائية	
0.327676	0.1166819	0.330616	Fisher احتمالية	
0.18668	0.00008	0.415667	طريقة التقدير	
GLS	LSDV	OLS		

من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EVIEWS

من خلال هذا الجدول توصلنا إلى وجود ثلاثة نماذج متمثلة في : النموذج التجميعي PRM؛ ونموذج الآثار الثابتة FEM؛ ونموذج الآثار العشوائية REM، سنحاول معرفة أيها النموذج الأفضل والأحسن وذلك من خلال عدة اختبارات .

ثانياً: اختبار نتائج المفاضلة بين النماذج

### 1- نتائج المفاضلة بين نموذج التجميعي ونموذجي الآثار الثابتة و العشوائية

من أجل تحديد النموذج الملائم لتحليل بيانات هذه الدراسة تم استخدام اختبار LM للمفاضلة بين نموذج الانحدار المجمع من جهة ونموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية من جهة أخرى، لدينا الفرضيات التالية :

$H_0$ : نموذج التجميعي ملائم لدراسة بين المتغيرات .

$H_1$ : نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية ملائم لدراسة بين المتغيرات .

تظهر النتائج في الجدول التالي:

### جدول رقم 2-3 نتائج اختبار مضاعف لاغرانج LM

Null (no rand. effect) Alternative	Cross-section One-sided	Period One-sided	Both
Breusch-Pagan	1520.125 (0.0000)	3.9851 (0.0303)	1522.13 (0.0000)
Honda	45.420 42 (0.0000)	2.1661 99 (0.0151)	33.648 82 (0.0000)

من إعداد بالاعتماد على برنامج EVIEWS

تبين نتيجة اختبار مضاعف لاغرانج LM للمقطع والتي بلغت 1520.125 وللفترة والتي كانت تساوي 3.985 أما بالنسبة للمقطع والفترات معا فيساوي 1522.13 باحتمال معدوم، الأمر الذي يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية ، أي أن نموذج الانحدار المجمع لا يناسب هذه الدراسة، وقبول الفرضية البديلة، إي أن نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية ملائم لدراسة بين المتغيرات .

2/- نتائج اختبار Hausman للاختبار بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية

يستخدم اختبار Hausman للاختبار النموذج الملائم بين نموذجي الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية وتظهر نتائجه في الجدول التالي:  $H_0$ : نموذج التأثيرات العشوائية ملائم لدراسة بين المتغيرات .  
 $H_1$ : نموذج الثابت ملائم لدراسة بين المتغيرات .

جدول 2-4 نتائج اختبار Hausman

Correlated Random Effects- Hausman Test			
Test Cross-Section Random Effects			
Test summary	Chi-statistic	Chi -sq.d.f	rob
Cross-section	0.669488	1	0.0414

من إعداد بالاعتماد على برنامج EVIEWS

يشير اختبار  $H_0$  الذي يتبع توزيع "كاي مربع" (درجة واحدة) إلى 0.66948، وباحتمال (0.0414)، مما يدل على رفض الفرضية العدمية  $H_0$ ، وقبول الفرضية البديلة التي تقول بأن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم لهذه الدراسة.

3/- نتائج اختبارات الإستقرارية

تظهر نتائج اختبارات جذر الوحدة لكل من المتغيرين في الجدول التالي

جدول 2-5 نتائج الاحتمال لاختبارات جذر الوحدة

Hadri	Summary					الاختبارات	
	IPS	PP	ADF	Breitung		Prob* (0.05)	
0.0000	0.5570	0.4761	0.2635	0.2122	0.0019	Ly2	Y2
0.0005	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	D(Ly2)	
0.0000	0.5830	0.0588	0.2435	0.5265	0.6322	Inf	INF
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	D(Inf)	

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EVIEWS

من خلال الجدول نلاحظ أن احتمالات جميع اختبارات جذر الوحدة لكل من المتغيرين أكبر من (0.05) عند المستوى، عدا اختبار LLC ؛ مما يدل على أن المتغيرين غير مستقرين في المستوى، وبعد إجراء الاختبارات على المتغيرين وهما في فريقيهما من الدرجة الأولى، كانت نتائج احتمال جميع الاختبارات أقل من القيمة الاحتمالية (0.05)، وهذا يعني أن المتغيرين يستقران في نفس الدرجة.

### ثالثاً: تحليل نتائج المفاضلة بين النماذج

بعد عرض نتائج اختبارات المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي من جهة، وبين نموذجي الآثار الثابتة أو العشوائية من جهة أخرى، نلاحظ أن:

1 - القيم الاحتمالية لاختبار LM كانت اقل من (0.05)، وعليه ترفض الفرضية العدمية  $H_0$ ، وتقبل

الفرضية  $H_1$ ، حيث أن:

$H_0$ : نموذج الانحدار التجميعي يناسب الدراسة

$H_1$ : أحد نموذجي التأثيرات يناسب الدراسة.

مما يعني أن نموذج الانحدار المجمع غير ملائم للدراسة.

2- بالنسبة للاختبار بين نموذج الآثار الثابتة وبين نموذج الآثار العشوائية: أشارت نتائج اختبار

Hausman أن قيمته الاحتمالية كانت اقل من (0.05)، وبالتالي ترفض الفرضية العدمية  $H_0$ ، مما يعني أن نموذج الآثار العشوائية غير ملائم لهذه الدراسة.

$H_0$ : نموذج الآثار العشوائية ملائم لدراسة العلاقة.

$H_1$ : نموذج الآثار الثابتة ملائم لدراسة العلاقة بين المتغيرات بين المتغيرات .

نستنتج مما سبق أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم للدراسة، والأمثل الذي يمثل العلاقة بين معدل

التضخم ومعدل الربحية وهو كالتالي :

$$y=1.52 +6.98 \text{ inf}$$

حيث أن y: تمثل الربحية

Inf : تمثل التضخم



المبحث الثاني : عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها

المطلب الأول : تحليل نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة

- معاملات النموذج ذات معنوية إحصائية، حيث نجد احتمال كل من معامل الثابت (0.000) ومعامل التضخم (0.0193) أنهما أقل من (0.05).

- احتمال إحصائية fisher (0.000) أقل من (0.05) تدل على المعنوية الكلية للنموذج وعلى الدلالة الإحصائية لقيمة  $R^2$  ؛

- نتيجة معامل الثابت ( $C=1.5244$ ) تدل على القاطع المشترك بين مقاطع العينة, الإشارة الموجبة لمعامل التضخم ( $Inf=6.9877$ ) تشير إلى العلاقة الطردية بين المتغيرين.

- قيمة  $R^2$  بلغت 0.72608 أي أن المتغير المستقل يفسر التابع بنسبة 72.6% من التغيرات الاحتمالية وهي نسبة عالية .

المطلب الثاني : عرض النتائج و اختبار الفرضيات

أولا : اختبار الفرضيات

الفرضية 1: يؤثر التضخم على ربحية البنك مقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية

نقبل الفرضية الأولى ونرفض فرضية العدم، إي أن معدل التضخم يؤثر على ربحية البنك مقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية.

الفرضية 2: يؤثر التضخم على ربحية البنك مقاسة بمعدل العائد على الأصول

نقبل الفرضية الأولى ونرفض فرضية العدم، إي أن معدل التضخم يؤثر على ربحية البنك مقاسة بمعدل العائد على الأصول.

الفرضية 3: يؤثر التضخم على ربحية البنك مقاسة بمؤشر مضاعف حقوق الملكية

نقبل الفرضية الأولى ونرفض فرضية العدم، إي أن معدل التضخم يؤثر على ربحية البنك مقاسة بمؤشر مضاعف حقوق الملكية .

ثانيا : عرض النتائج

1- من المعادلة النهائية  $y = 1.52 + 6.98 \text{ inf}$  لما يكون معامل التضخم معدوم إي يصبح صفر يكون معامل الربحية يساوي 1.52 بنسبة 15.2 % .

2- لما يكون معامل التضخم غير معدوم فمهما كانت قيمته، سوف تغير في معامل الربحية إي أن كلما تغير معامل التضخم بمقدار 0.98 .2 سوف يضح لنا الربحية بمقدار وحدة واحدة .

### خلاصة الفصل الثاني :

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي للدراسة، وكان الهدف منه تطبيق ما تم التوصل إليه في الجانب النظري و اختبار العلاقة بين المتغيرات، وكذلك اختبار فرضيات الدراسة التي تم وضعها. حاولنا في هذا الفصل الإجابة على فرضيات الدراسة من خلال البحث عن النماذج التي تفسر العلاقة بين متغيرات الدراسة، إلى أن توصلنا إلى وجود نموذج ثابت يبين لنا العلاقة بين التضخم والربحية ، فكانت أهم النتائج المتوصل إليها هي وجود علاقة طردية بين معدل التضخم ومؤشرات الربحية .

خاتمة

أصبحت البنوك التجارية العاملة في الجزائر تبحث عن الوسائل التي تمكنها من البقاء و الاستمرارية في نشاطها، حيث تعتبر الربحية من بين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها بمستوي مرتفع، إلا أن هذه الأخيرة تتأثر بعدة متغيرات، لذلك حاولنا في هذا البحث إلى دراسة أثر التضخم على ربحية البنوك، من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة : ما مدى تأثير التضخم على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر للفترة الممتدة من 2009-2014 .

ومن أجل تحقيق ذلك اعتمدنا على عينة من البنوك الناشطة في الجزائر، بحيث قسمنا هذا الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول تناول الدراسة النظرية والتطبيقية للموضوع هذه الدراسة، أما الفصل الثاني تناول الدراسة الميدانية، بحيث توصلنا إلى جملة من النتائج والتوصيات .

✓ نتائج الدراسة واختبار الفرضيات :

- يؤثر معدل التضخم على ربحية البنك مقاسة بمعدل العائد على الملكية، وهذا يفسر العلاقة النظرية بين معدل التضخم و معدل الربحية، وهنا توافقت دراستي مع دراسة مع دراسة باسل جبر حسن أبو زعتير بلال نوري سعيد، وتعارضت مع دراسة صيام وحسني خريوش؛

- يؤثر معدل التضخم على ربحية البنك مقاسة بمعدل العائد على الأصول، وهذا يفسر العلاقة النظرية بين معدل التضخم و معدل الربحية، وهنا توافقت دراستي مع دراسة أكرم مزيق، وتعارضت مع دراسة باسل جبر حسن أبو زعتير و دراسة بلال نوري سعيد الكروي و دراسة صيام وحسني خريوش؛

- يوثر معدل التضخم على ربحية البنك مقاسة بمؤشر مضاعف الملكية، وهذا يفسر العلاقة النظرية بين معدل التضخم و معدل الربحية، وهنا توافقت مع دراسة باسل حسن أبو زعتير، تعرضت مع دراسة بلال نوري سعيد الكروي.

✓ **التوصيات :** بعد تناول موضوع أثر التضخم على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر، والتطرق إلى حيثيات الموضوع بنوعيه النظري والتطبيقي، وبعد استنتاج النتائج وإثبات صحة الفرضيات، يمكننا من خلال هذا اقتراح جملة من التوصيات وهي كالتالي :

- نوصي أنه عند حساب لمؤشرات الربحية يجب على البنوك الأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم الذي يعمل على تضخيم النتائج;

- يجب على البنوك تقدير ربحيتها مسبقا وأثر التضخم عليها وذلك لمواجهة المخاطر المحتملة ;

- يجب على البنوك أن تعمل على زيادة ربحيتها من خلال الرفع في الإيرادات وتقليل التكاليف .

✓ **أفاق الدراسة:** إن موضوع أثر التضخم على ربحية البنوك، يحظى باهتمام كبير من قبل الاقتصاديين سواء كان التضخم أو الربحية أو التضخم والربحية معا، فهو موضوع لا يزال يحتاج إلى دراسات ونتائج من شأنها توضيح فكرة تأثير التضخم على ربحية البنوك، ومن هنا تتضح أهمية هذا الموضوع فمن أفاق الدراسة مايلي:

- إعادة إجراء هذه الدراسة وذلك بدراسة أثر التضخم على معدلات السيولة للبنوك.

- قياس أثر التضخم على ربحية البنك باستخدام مؤشرات أخرى غير التي استخدمناها في الدراسة .

- إجراء مقارنة لأثر التضخم على ربحية البنك بالنسبة للبنوك الوطنية والأجنبية .